20030430-0001 A-E

أعرف أن مشاهدة فيلم أكثر قوة وقدرة على التعبير (الحكي مش متل الشوف)، بل أكثر متعة من الاستماع إلى مطولات كلامية تسترسل في السرد والتحليل والمواعظ.

لذا أعدكم بعدم الإطالة.

إن فيلم "مجنونات استنبول" (هذه التسمية مقتبسة عن مجنونات ساحة أيار في الأرجنتين، الأمهات اللواتي سبقتنا بالمعاناة وبالنضال من أجل معرفة مصير مفقوديهن، وقد حضرت ممثلة عنهن الى بيروت السيدة "لورا بونابرت" خلال نيسان الحالي للتضامن معنا، علما" أن أحد الصحافيين الفرنسيين لقبنا في الثمانينات بمجنونات بيروت). هذا الفيلم الذي ستشاهدونه بعد قليل، يمثل حالة واقعية في لبنان. فوالدة ووالد "علي أوساك" في الفيلم، يقابلهم في لبنان المئات من الأمهات والآباء الذين أضاعوا "عليهم" وما زالوا يبحثون عنه. فنجاة حشيشو، أو أم سمير خرفان، أو أمل أبو خرج، أو سناء البزري، أو أم زياد الزعتري، أو السيدة المغربي، وغيرهن الكثيرات، يمكن أن يكون لكل منهن موقع ودور في هذا الفيلم (إذا تمت دبلجته)، أو ربما بتن يعشن فيلما" ولم تعد لهن حيوات طبيعية كباقي البشر!!.

لذلك، لن أدخل في تفاصيل المأساة التي رزح الأهالي تحت وطأتها وما زالوا، مأساة نشأت مع بداية الحرب التي عصفت في لبنان، لكنها لم تعرف نهايتها بعد وقد انقضى ما يناهز الثلاثة عشر عاما" على حلول السلم. لن أتكلم عن المتاهات التي حشر فيها الأهالي ولا عن سياسة اللامبالاة والتهميش التي انتهجها المسؤولون تجاههم واتجاه قضيتهم. سأبدأ من الآخر لأقول أنه بعد ثمانية عشر عاما" من المطالبة الدؤوبة، استطاع أهالي المفقودين في لبنان انتزاع اعتراف من الدولة بقضيتهم وكان ذلك من خلال تشكيل لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم (في كانون الثاني العام ٢٠٠٠). بعد ستة أشهر، جرى نشر نتائج تقريرها في وسائل الإعلام.

في كانون الثاني من العام ٢٠٠١، شكلت لجنة رسمية ثانية باسم "هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين"، أعطيت مدة ستة أشهر للقيام بمهمتها على أن ترفع تقريرا" بنتيجة عملها إلى مجلس الوزراء.

انقضى ثمانية وعشرون شهرا"، دون أن ترفع الهيئة الرسمية تقريرها إلى مجلس الوزراء. وبدل مساءلتها من قبل هذا المجلس، صدر قرارا تمديد لعملها، علما" أن مدتها الممددة انتهت منذ عشرة أشهر (حزيران ٢٠٠٢)، إلا أن رئيسها، الوزير فؤاد السعد، رفض هذا الكلام معلنا" عن شرعية استمرار هذه الهيئة وشرعية عملها.

إن كلام الوزير هذا جاء خلال آخر لقاء معه بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٣،أثناء استقباله للسيدة "لورا بونابرت"، كما أفادنا السيد الوزير أنه وضع مشروع التقرير منذ عدة أشهر، وهو لا يحتاج سوى الى دعوة أعضاء الهيئة للاجتماع من أجل إقراره ليصار إلى رفعه إلى مجلس الوزراء، متعهدا" بدعوة الهيئة خلال اليومين المقبلين.

لم تجتمع الهيئة خلال اليومين المقبلين، وفي اليوم الخامس، قدمت الحكومة استقالتها.
أما نحن فلم ولن نستقيل من مطالبتنا بحقنا بمعرفة مصير أحبائنا. انه حق بديهي، لأن الانسان، كما تعلمون أيها الأصدقاء، إما أن يكون حيا" أو يكون ميتا"، ولا يوجد منزلة ثالثة ما بين الحياة والموت، فلماذا يراد لنا أن نحيا خارج نواميس الطبيعة؟ إن هذا الحق لا تلغيه استقالة حكومة ولا تشكيل أخرى.

2003 0430 - 00016 - R

أعتقد أن الذهول ما زال يلفنا أمام تجربة العراق!!.. فيمالا تزال مأساتنا معلقة على حبال الدولة .

وأخـــيرا" هـــل تعـــرف الدولـــة أنها إذا لم تتحمل مسؤولياتها، ستبقى جريمة الخطف من الجـــرائم المســـتمرة والمـــتمادية التي تعطل مفاعيل قانون العفو؟ أحتفظ برأيي حول هذا القـــانون، ولكن علي أن أنبه أن نسبة ٧٠% من العينة التي جرى استطلاع رأيها مؤخرا" فـــي جـــريدة الـــنهار رأت أن على الدولة الطلب الى قادة الميليشيات الكشف عن أسماء المخطوفين لديهم وعن مصيرهم (النهار ٢٢ نيسان ٢٠٠٣).

صيدا ٣٠ نيسان ٢٠٠٣